



واحدة منهما نصف مليون نسمة. يبلغ عدد سكان التجمعات الصغيرة مثل سانت موريتز St. Moritz وإنترلاكن Interlaken حوالي عشرة آلاف نسمة.

تتميز التجمعات ومناطق المدن في سويسرا بتقسيمات داخلية معقدة. هنالك ٥٠ تجمعاً تتكون من حوالي ألف بلدية، وقد يتواجد جزء من التجمع الواحد أو منطقة المدينة في كانتونات مختلفة أو حتى في دول أخرى، مما يزيد من صعوبة عملية التعاون بينها حيث أن الدول المختلفة تصر على سيادتها كما أن الكانتونات والبلديات تطالب أيضاً باستقلالها الذاتي.

تواجه المدن السويسرية، ضمن النظام الفدرالي، مشاكل في البعدين الأفقي والعمودي. حيث أنها تواجه، على البعد العمودي، صعوبات في أن تضع اهتماماتها مباشرة على أجندة السياسات الوطنية لأنه، وفقاً للإجراءات الفدرالية المتبعة، لا يوجد ربط مباشر بين المستوى البلدي والمستوى الوطني. إن السياسات الوطنية – حسب القول السائد – هي السياسات التي تتناول مصالح المناطق الجبلية البعيدة والكانتونات الصغيرة أكثر منها حل مشاكل المدن. ونجد على البعد الأفقي أن العلاقة بين المدن والبلديات المحيطة بها تشكل في حد ذاتها مشكلة. فالخدمات والمرافق التي تقدمها المدن يستخدمها عدد كبير من المواطنين الذين يسكنون خارج المدينة، كما أن العديد من المشاكل مثل السير عبر المناطق المختلفة والمشاكل البيئية والتخطيط لا يمكن حلها بشكل منفرد.

للبلديات. ويوجد عدد لا بأس به من البلديات التي تحيط بكل مدينة من المدن حيث الأعباء الضريبية أقل من تلك المفروضة في المدن ذاتها.

حاولت الإصلاحات الأخيرة في الأنظمة السياسية السويسرية أن تحسن الوضع في المدن. وتكتسب ثلاثة من هذه الإصلاحات أهمية خاصة. أولاً: تم ذكر التجمعات بشكل واضح في دستور عام ١٩٩٩، حيث تشير المادة ٥٠ (الفقرة ٣) إلى أن السلطات الفدرالية، فيما تقوم به من أعمال، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص للمدن وللتجمعات. وتعتبر المدن – حسب وجهة نظرها – أن هذا يعطيها مدخلاً مباشراً إلى السياسات الوطنية. إلا أن سلطات الكانتونات لا تشارك المدن حماسها تجاه هذه الفكرة. ثانياً: وافق المواطنون السويسريون في عام ٢٠٠٤

على إصلاح المساواة المالية وتوزيع المهام بين الكونفدرالية والكانتونات. لا يعمل هذا الإصلاح على تعويض تكاليف الإنتاج الزائدة في المناطق الجبلية فحسب كما فعل النظام القديم وإنما أيضاً يخصص المزيد من الأموال لصالح الكانتونات التي تعاني من التكلفة العالية للفرد في مجال الضمان الاجتماعي والبنية التحتية بسبب المشاكل في مراكز المدن. تتضمن هذه المشاكل الأعداد الكبيرة للمسنين والبطالة والمهاجرين والمدمنين على المخدرات والتكاليف الباهظة للأمن العام والمواصلات العامة. ثالثاً: في عام ٢٠٠١، بدأت السلطات الفدرالية تطبيق إستراتيجية للتجمعات والتي تتطلب أن تركز السياسات الفدرالية على مشاكل التجمعات وتحسين التعاون على البعدين الأفقي والعمودي وتعزيز دمج المدن السويسرية في شبكة المدن الأوروبية.

إلا أن هنالك تحديان أساسيان لأسلوب الحكم في المدن الكبرى في سويسرا ما يزالان على جدول الأعمال، وكلاهما مرتبط بالآخر. يكمن التحدي الأول في المنافسة العالمية، أما التحدي الثاني فيكمن في التنظيم الداخلي والتضامن والديمقراطية. إذا كان من الصحيح القول أن الدول بحاجة إلى مدن تتنافس في الاقتصاد العالمي وأن على المدن العالمية أن يكون لها حجماً معيناً، فيصعب بالتالي رؤية الدور الذي ستلعبه سويسرا في المستقبل. تمتع المدن السويسرية مثل زيورخ (حيث البنوك وشركات التأمين) وجنيف (حيث المنظمات العالمية والبنوك) وبازل (حيث الصناعات الكيماوية) بمناطق قوة خاصة بها من حيث مجال تخصصها إلا أنها تبقى صغيرة جداً من حيث الحجم. وإذا أرادت هذه المدن أن تصبح تجمعات تقارن على المستوى الدولي أو مناطق مدن كبرى فإن على أراضيها الإقليمية أن تغطي معظم مساحة الدولة مما سيؤدي إلى زعزعة التوازن الداخلي.

يتمثل التحدي الثاني في الجمع بين بلديات ذات مستويات معيشة مختلفة وذات أعباء ضريبية مختلفة دون التعدي على استقلاليتها وحقوق المواطنين الديمقراطية. وإذا كان التجمع يعني أيضاً أعباءً ضريبية أعلى فلن يحصل على موافقة من قبل الأغلبية. وبما أن المواطنين السويسريين قد اعتادوا على التقرير المباشر في القضايا السياسية فإن البلديات الصغيرة تتردد دائماً في الانضمام إلى البلديات الأكبر حجماً حيث ستكون محاطة بالأغلبية الساحقة.

لقد تم اتخاذ الخطوات الأولى لمواجهة التحديات. إذ أقامت مستويات الحكم الثلاثة في عام ٢٠٠١ مؤتمر التجمعات السويسرية الثلاثي لتعزيز التعاون العمودي في مجالات السياسة المتعلقة بمناطق المدن الكبرى. يضم هذا المؤتمر غير الرسمي كلا من الكونفدرالية واتحاد الكانتونات السويسرية واتحاد المدن

السويسرية واتحاد البلديات السويسرية. لقد تراجعت الفدرالية السويسرية الأفقية لأول مرة أمام الشراكة عبر مستويات الحكم الثلاثة. ينظر بعض المراقبين إلى هذه المسألة على أنها الإشارة الأولى للابتعاد عن الفدرالية التعاونية التقليدية والاتجاه نحو حكم متعدد المستويات. ونتيجة لإستراتيجية التجمعات الفدرالية، قدم كانتون بيرن Bern نموذجاً جديداً واعداء. يتم تمثيل مدينة بيرن والبلديات المحيطة بها، في مؤتمر إقليمي، عن طريق رؤساء البلديات، ويتم إجراء التصويت في مختلف أنحاء البلديات التابعة لهذه المنطقة على القضايا الهامة. ويحظى رؤساء البلديات وبلدياتهم باعتبارات مختلفة استناداً إلى حجم تلك البلديات. وقد اقتصر المؤتمر نشاطاته في البداية على المواصلات، والتخطيط الإقليمي، والنشاطات الثقافية. وعلينا أن ننتظر لنرى مدى نجاح أو فشل هذه المحاولات. ولكن إذا كانت الدول الفدرالية أقل عرضة لوجود مدن مهيمنة فيها، وإذا كانت تميل أكثر نحو إيجاد حلول للدمج الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للمناطق المختلفة على أسس ديمقراطية ولتحقيق فوائد مشتركة، فمن غير الدول الفدرالية يستطيع رسم طرق تحقيق الحكم الرشيد في المدن الكبرى؟